

الفصل التاسع

الثورة الفرنسية

تعد الثورة الفرنسية بحق من أهم الحوادث التاريخية في العصور الحديثة وذلك بسبب التحولات الهائلة التي أحدثتها في فرنسا وفي بقية دول أوروبا والعالم أيضا.

فقد اجتاحت جيوشها أوروبا لتنتشر أفكارها ومبادئها مما كان له أبلغ الأثر على أنظمة هذه الدول ومن ثم أصبح للثورة آثارها العميقة غير المباشرة في العالم ومعنى ذلك أن هذه الثورة تنفرد عن غيرها من الثورات بأنها لم تكن ثورة سياسية ترتب عليها تغييرات في النظام السياسي الفرنسي فحسب بل كانت ثورة سياسية اجتماعية اقتصادية فأما كونها ثورة سياسية فلأنها حولت نظام الحكم في فرنسا من نظام استبدادي يستند على الحق الإلهي المطلق للملوك في الحكم إلى نظام يدعو إلى المساواة والحرية والأخاء وأما كونها ثورة اجتماعية فلأنها بحثت في إلغاء الامتيازات المتبقية من النظام الإقطاعي والتي كان يتمتع بها النبلاء ورجال الدين ، والذين كانوا يستولون عن طريقها على إيرادات البلاد وخيراتهم ، ويتهربون من دفع الضرائب وإلى جانب ذلك فإنها أذابت الفوارق الطبقية بين الشعب الفرنسي ووضعت الأسس للمساواة بين الجميع ، وأما كونها ثورة اقتصادية فلأنها غيرت نظام الضرائب والرسوم الجمركية، وألغت نظام الاحتكار ومحت القيود التي كانت تكبل الصناعة وانتزعت املاك الكنيسة الضخمة وحولتها إلى ملكية الشعب .

ولعل هذه الصفات الجامعة التي انفردت بها هذه الثورة هي التي جعلتها تنفرد بالاهمية القصوى في تاريخ أوروبا الحديث، خاصة وتاريخ العالم عامة لأنها كانت الأساس لما حدث من ثورات وحروب في أوروبا والعالم بعد ذلك، كما كانت الأساس للعديد من الأنظمة الاجتماعية والسياسية التي نعرفها اليوم ومنها ظهور الحركات الاشتراكية.

وعلى الرغم مما صاحب هذه الثورة من سفك للدماء فقد كان أهم أحداثها إعلان حقوق الإنسان، كما كانت الأساس لما انتشر في العالم بعد ذلك من إصلاحات، وهذا أضفى على ذلك الثورة مسحة من التناقضات بين أسبابها وأهدافها وفيما يلي نعرض لذلك.

أولاً: أحوال فرنسا قبيل الثورة:

استطاع ملوك فرنسا من أسرة البربون أن يركزوا السلطة في أيديهم، وكان من أشهر هؤلاء لويس الرابع عشر الذي كان يرى أن سلطته مستمدة من الله، وبالتالي كان يرفض أى مشاركة أو رقابة على تصرفاته، ولم يعترف بالحريات سواء كانت شخصية أو دينية أو سياسية بل رفع شعار " أنا الدولة".

وقد خلف هذا الملك فى الحكم لويس الخامس عشر الذى انصرف إلى لذاته وضلعت فى عهده معظم مستعمرات فرنسا فى أمريكا والهند ومن هنا يرجع بعض المؤرخين المسبب الرئيسى فى قيام الثورة إلى رغبة الشعب الفرنسى فى التخلص من استبداد الملكية. وكان يعاون الملك فى إدارة شئون البلاد مجموعة على قدر كبير من التخلف انتشر بينها المحسوبية والرشوة والاسراف مما جعلها غير قادرة على النهوض بمسئولياتها وأدى إلى افساد أحوال البلاد فى شتى مناحى الحياة، ولتوضيح ذلك نذكر مايلى:-

١ - نظلم الطبقات:

كان يشوب التركيبة الاجتماعية للمجتمع الفرنسى تفاوت واضح، فقد انقسم الفرنسيون إلى ثلاث طبقات تتفاوت فيما بينها فكانت طبقة النبلاء تقف على قمة المجتمع الفرنسى، وتحتكر المناصب العليا، وتشارك القصر فى امتصاص خيرات الشعب، والتمتع بثمرات كسبه وكانوا يتمتعون بامتيازات عهد الاقطاع مثل حقهم فى الصيد بمزارع الأهالى، والحصول على نصاب معين من غلاتهم وأغنامهم وطيورهم كل عام، وطحن غلال الأهالى فى طواحينهم وعصر نبيذهم فى معاصرهم هذا إلى جانب حقهم فى القضاء بين المزارعين. وإلى جانب ذلك كان النبلاء يتركون مزارعهم الواسعة ويتجهون إلى فرساي لينعموا بحياة القصور وما فيها من مباحج ولذات، ويتركون ضياعهم تحت إدارة قساة من اتباعهم يرهقون الفلاحين بالعمل فيها ويبترزون ما تنتج الأرض من غلات وثمار.

وكان النبلاء معفيين من الضرائب المقررة على العامة وكان لهم حق جباية الضرائب لأنفسهم. ومع كل ذلك فينبغى أن نذكر أن قلة من النبلاء قامت بدور مهم فى الجمعية الوطنية هادفين إلى الإصلاح.

وكانت هناك طبقة رجال الدين التي انقسم أفرادها إلى قسمين قسم يشمل صغار القساوسة وكانوا لا يملكون شيئاً ويعيشون في ضنك شديد وتقع عليهم تبعات عديدة مع أن مرتباتهم كانت ضئيلة، والقسم الآخر يشمل كبار القساوسة الذين كانوا يتمتعون بكافة امتيازات الكنيسة، وخاصة وأن الكنيسة في فرنسا كانت تضع يدها على مقدار كبير من دخل البلاد، فكان خمس أراضي فرنسا موقوفة عليها، وهذه الأراضي كانت معفاة من الضرائب يضاف إلى ذلك الهبات والاعانات ودخول الزكاة المفروضة على العامة دون غيرهم. وعلى الرغم من أنه كان يجب أن تتفق هذه الأموال على الفقراء والمحتاجين، فقد انفقها كبار رجال الكنيسة في ملذات الدنيا ومباهجها، وبدأوا يتشبهون بالقيصرة والأباطرة مما زاد الأمور سوءاً على سوء. وأبعد الكنيسة ورجالها عن طبيعة عملهم، وأفقدتهم احترام الناس. ونتيجة لذلك انضم صغار رجال الدين إلى طبقة العامة مما شدد من عضدها ومكنها من المقاومة.

أما الطبقة الثالثة فهي طبقة العامة أي الفلاحين التي تمرغت في حماة الجهل والفقر لدرجة أن وصلت الأمور بها إلى حد الجوع، يضاف إلى ذلك أن أولادهم كانوا يذهبون غالباً وقوداً للحرب، وعلى الرغم من ذلك فقد أثقلت كواهلهم بالضرائب الفادحة والأعباء غير المحتملة، وكانوا محرومين من أبسط الحقوق الإنسانية، ولم تكن المواد الغذائية ميسورة لهم كما كانوا يرزحون تحت أعباء السخرة فكانوا ملزمين بالعمل في جزء من أرض سيدهم دون أجر وطحن غلالهم في طاحون سيدهم. وعصر عنهم في معصرته. ومن داخل هذه الطبقة ظهر أفراد "عملوا بالتجارة والصناعة التي كان النبلاء يترفعون عن ممارستها مما جعلهم يلعبون أدواراً هامة في أمور فرنسا الاقتصادية، وخاصة بعد اكتشاف أمريكا، واتساع أفاق التجارة داخل أوروبا وخارجها، يضاف إلى ذلك أنهم وجهاً أبناءهم وأحفادهم إلى التعليم فتخرج منهم المتخصصون في شتى المهن واستطاعوا مزاحمة أبناء النبلاء فيها. وقد لعب هؤلاء دوراً خاصاً في التمهيد لقيام الثورة، والقضاء على معالم الظلم والاستبداد، كما استخدمت هذه الطبقة في إسقاط حصن الباستيل.

٢- نظام الضرائب:

لم تتبع المساواة بين المواطنين في فرض نظام الضرائب فضرائب العقار على سبيل المثال كانت تفرض على العامة وحدهم وكان تقديرها يتم حسب احتياجات الحكومة، وزكاة

الكنيسة كان يدفعها العامة وبخاصة المزارعين، وضرائب الدخل كانت تفرض على التجار والزراع.

وكان النبلاء ورجال الدين معفيين من الضرائب التي تفرض على العامة، كما كان خمس أراضي فرنسا تقريبا وفقا على الكنيسة مما أثقل كاهل الميزانية وأدى إلى انحطاط البلاد وبؤس الحياة وقد أوضح ذلك أحد الكتاب بقوله * كانت الحكومة تتقاضى على كل مائة فرنك من الدخل ما يقدر بخمسين إلى سبع وخمسين فرنكا نظير ضرائبها المباشرة، والكنيسة تأخذ أربعة عشر فرنكا والنبلاء أربعة عشر فرنك، ويتبقى للمنتج الباقي مخصصا منه ضرائب المكوس الداخلية، فكان ملزما بدفع ضريبة كلما مر بطريق أو استخدم نهرا... *

وقد بلغ جباة الضرائب في فرنسا مبلغا عظيما من القوة والنفوذ في عهد لويس الخامس عشر لدرجة أنهم كونوا شركة منهم والتزموا أمام الحكومة بتحديد ما يدفعونه من مال.



روسو



مونتسكيو



فولتير

٣- العوامل الفكرية:

شهدت فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كما شهدت أوروبا تيار جارف من الأفكار والمبادئ الجديدة يمكن وصفها بمصر الاستارة Age of Enlightenment فقد بدأ الفكر الحر يهز مشاعر الشعوب، كما وضع على بساط البحث والنقاش أسس الحق العام، وقواعد المجتمع الأوربي وفلسفته، وظهرت نظريات في الدفاع عن الحرية، وحق الشعوب مما أدى إلى اهتزاز مراكز الحكم المطلق فظهر في ألمانيا "جوته" و "شيللر"، وفي إنجلترا "جون لوك" و "هيوم".

أما في فرنسا فقد ظهر "جان جاك روسو" و "مونتسكيو" و "فولتير" فقد تحدى روسو في كتابه العقد الاجتماعي Contral Social الذي اخرج في عام ١٧٦٢ والذي يعده البعض انجيل الحرية تحدى تقاليد الكنيسة، وانتقد في سخرية سلطة البابا، ورأى أن المصالح المتبادلة بين الناس هي أساس جميع السلطات، وأن الدولة لا توجد الا بموجب عقد اجتماعي بينها وبين المواطنين، وإن القانون لا يعد قانونا إلا بمدى احترام الناس له، وأنه يجب على الكنيسة الا تنتظر أى سند من الحكومة أو أى مال من الدولة، بل أن من حق الدولة الانفصال عن الكنيسة، والاستئثار بجزء من أموالها. كما أوضح روسو أن الانسان ولد حرا ثم كبلته الاغلال من كل مكان، وإن علاج ذلك يكمن في التماس الفضائل والارادة الخيرة. وبسبب هذا الأراء والمبادئ، اضطهد روسو كثيرا، ومع ذلك فقد وهب حياته من أجل الإنسانية وفي سبيلها.

وبالنسبة لمونتسكيو فقد كان شديد الانتقاد للكنيسة والسخرية من سلطة البابا، وهاجده سياسة التعصب الديني ونادى بسياسة التسامح، كما نادى في كتابه روح القوانين Esprit des Lois والذي يعد أثرا مهما في جميع ما ظهر من عالم الفكر من النظريات السياسية - بفصل السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية ضمانا للحركة، وصونا للعدالة، وعالج الأسباب والمسببات في التاريخ، وركز اهتمامه بالبحث في أثر الأسباب الفيزيائية في تفسيره مثل "أمناء"، وأحوال البيئة الجغرافية الأخرى، وهاجم الاستبداد، وأعرب عن ايمانه بحرية الانسان في الفكر، والتعبير عن الرأي دون أى اضطهاد، وكان مونتسكيو في ذلك متأثرا إلى حد بعيد بنظام إنجلترا الدستوري.

أما فولتير ذلك القنديل الذي أضاء الفكر الأوربي بعطر التسامح والذي يعد من أنشط كتاب زمانه واخدهم ذكرا فقد كانت رحلته إلى عالم الحرية تتخللها المسالك الخطرة والدروب

الشائكة، فكم من مرة القى به فى غياهب سجن الباستيل الرهيب بتهم تتحصر فى العيب والتطاول على الأسرة المالكة، مما اضطره للرحيل إلى المنفى فى بريطانيا ثم إلى ألمانيا، فقد اطربه مناخ الحرية فى بريطانيا خاصة وأن الانجليز استطاعوا إقامة برلمان اقوى من جيروت أى حاكم وقد سجل فولتير أفكاره فى أوراق سماها "رسائل إلى الانجليز" التى كان لها أبعد الأثر فى تكوين الحياة الفكرية فى فرنسا فى القرن الثامن عشر أما فى ألمانيا فرغم أن فولتير كان صديقاً لحاكمها فردريك الأكبر، فإنه لم يستطع الاستمرار فى البقاء معه بل فر من قصره إلى سويسرا حيث كتب مؤلفاته التى غيرت مسار الحركة الفكرية فى أوروبا، فكانت قضيته الأساسية هى الحرية والتسامح مما كان له أكبر الأثر فى نفوس سامعيه وقرائه، وكان قلمه سلاحاً باتراً يستخدمه فى محاربه التضليل فقد نشط فى مهاجمة مساوئ الكنيسة ورجال الدين، ورفض الأخذ بفكرة العناية الإلهية التى كانت تدور حولها التفسيرات التاريخية فى العصور الوسطى، ورأى أن معنى التاريخ يكمن فى العلوم والفنون والآداب وتهذيبات الحياة الاجتماعية ولقد عبر عن ذلك بقوله "أن مجال التاريخ يجب أن يتسع ليتبع سير العقل فى الفلسفة والبلاغة، وفى الشعر والنقد، وفى التصوير والنحت، وفى الموسيقى والرسم، وحتى فى النسيج وصناعة الساعات، وكل ما يمثل شخصية الشعب، لأنها أجدر اهتماماً من معرفة جزئية باخبار الملوك وأحاديث البلاط.. وأن الخير الحقيقى للإنسانية ليس فى قوادها، ولكن فى فلاسفتها وعلمائها وشعرائها".

لقد كانت هذه الكتابات وغيرها تدعو إلى الإصلاح الشامل فى كافة مناحى الحياة سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية، وتدعو إلى فصل السلطات الثلاث ووجود الضوابط بينها، وتهاجم الاستبداد والحق الإلهى المقدس للملوك مما ساعد على أحياء روح النقد فبدأت العديد من الأمور التى كان لها احترامها فى الماضى تفقد قيمتها.

وإلى جانب هؤلاء المفكرين السياسيين ظهرت مجموعة أخرى من المفكرين الاقتصاديين الذين عرفوا باسم "الفيزيوقرات" أمثال كمنائى صاحب مبدأ حرية التجارة، والذى هاجم نظام الضرائب الجمركية، وطالب بأن يكون استغلال الأرض هو المصدر الرئيسى للثروة كما طالب بتخفيض الضرائب، وقد أشتهر بكتابه المسمى "الجدول الاقتصادى" الذى

نشره في عام ١٧٥٨ وجمع فيه أهم مبادئ هذه الجماعة^(١) ونتيجة لذلك بدأ الشعب الفرنسي يلقب احترامه الطبقات العليا وينبذ سادته للقضاء.

٤- النظام الإداري:

كانت فرنسا مقسمة إلى وحدات إدارية شبيهة بالاقطاعات القديمة، وكان لكل وحدة من هذه الوحدات تشريعاتها وامتيازاتها الخاصة التي كانت تختلف عن غيرها من الوحدات الأخرى، كما كان لكل إقليم قوانينه ونظمه المستقلة فسي الضرائب والجمارك والموازين والمقاييس مما عرقل عملية التبادل التجاري بين الولايات، وأعاق قيام وحدة اقتصادية داخل فرنسا، وأدى إلى قيام بعض الأقاليم بفرض رسوم جمركية عن تجارة الأقاليم الأخرى، وأساء في الكثير من الأحيان إلى هيبة العدالة والقضاء في فرنسا.

ثانيا: لويس السادس عشر ومحاولات الإصلاح:

وبعد أن تولى لويس السادس عشر عرش فرنسا في عام ١٧٧٤م، تنفس الشعب الفرنسي الصعداء لانتهاه حكم لويس الخامس عشر الذي أهملت فيه شئون فرنسا الداخلية والخارجية، وقابل مجئ الملك الجديد بالترحاب لأنه كان في نظره يمثل انتهاء عصر مضى بمطالبه ومأساه، كما أن لويس السادس عشر كان قد أعلن أنه سيعمل على إصلاح أحوال الشعب الفرنسي الذي يحبه، وأنه يرغب في تعديل الأنظمة المتوارثة، ونتيجة لذلك وجد تأييدا حماسيا من الشعب الفرنسي، ولكن الأمور سرعان ما تطورت في غير صالحه للأسباب الآتية:-

- ١- افتقاره إلى الذكاء وحسن التصرف وقوة الإرادة وتردده في اتخاذ القرارات في وقت اشتدت فيه الأزمات وتكاثرت، فعلى الرغم من أنه كان حريصا على إبعاد شعبه فإنه لم يكن رجل الساعة الذي يستطيع الامساك بزمام الموقف.
- ٢- زواجه من ماري أنطوانيت النمساوية ابنة "ماريا تريزا" امبراطورة النمسا التي لم يكن يرتاح إليها عامة الفرنسيين نظرا لبذخها لتدخلها في شئون الدولة، ومحاولات تسلطها

^(١) كان شعار هذه الجماعة عبارة " فتركة يعمل - فتركة يمر " أي أنهم يدعون إلى حرية العمل وإلى حرية التجارة وتبادل السلع.

على زمام الأمور، وتأثيرها الشديد على الملك، ونجاحها في طرد فليب ابن عم الملك - الذى كان موضع احترام الشعب - من القصر لكرهيتها له، مما أدى إلى انقلاب الفرنسيين عليهما وزيادة كراهيتهن لها، فرمزوا إليها بالمرأة النمساوية على سبيل الإزدراء خصوصاً وأن النمسا كانت عدوة فرنسا التاريخية.

٣- اهتمام أعوان الملك بمصالحهم الخاصة دون النظر إلى الأزمات التى تواجه الدولة أو محاولة إيجاد الحلول اللازمة لها، وتخطى الملك فى سياسته الداخلية والخارجية.

٤- ضعف السلطة المركزية، وخروج حكام الأقاليم عليها وانكبابهم على أموال الشعب الجائع، وعدم استقامة أمور القضاء.

٥- الفروق الواضحة بين طبقات المجتمع الفرنسى فعلى حين كانت الأكثرية تعاني أعباء الحياة ومشاكلها كانت الأقلية تعيش حياة راحة وناعمة.

٦- اشتداد الأزمة الاقتصادية التى كانت تعاني منها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر بسبب الحروب التى خاضتها فى ذلك الوقت مما أدى إلى زيادة العجز فى الميزانية، وجعل من الصعب موازنة الدخل بالمنصرف ومع ذلك ظلت الأمور على حالها دون محاولة لوضع حد لهذا الخلل وإصلاح الميزان الاقتصادى خصوصاً وإن دافعى الضرائب من الفرنسيين القادرين كانوا معفيين من دفعها بحكم الامتيازات القديمة، وقد جرت عدة محاولات فى عهد لويس السادس عشر لإصلاح الوضع الاقتصادى المتدهور فعهد بوزارة المالية إلى بعض الخبراء أمثال تيرجو Turgot و نيكير Necker، وكالون Calonne، إلا أن محاولاتهم الإصلاحية فشلت أمام المعارضة الشديدة من جانب النبلاء ورجال الدين الذين كانوا حريصين على التمسك بامتيازاتهم، وفيما يلى نعرض لهؤلاء:



١- تيرجو:

كان من المصلحين القلائل الذين كان فى استطاعتهم إصلاح الحال، وقد تولى تيرجو منصب المراقب العام للمالية، وكان له من الخبرة والمقدرة والحماص ما يؤهله لإصلاح الأمور فعزم على الحد من سلطات الكنيسة وإيجاد نظام عادل للضرائب، وإطلاق مبدأ الحرية التجارية داخل وخارج فرنسا هذا إلى جانب دعوته للقضاء على مظاهر الفساد فى الإدارة

الحكومية، وتقرض أفراد الحاشية الملكية. وقد أيد معظم أفراد الشعب الفرنسي آراءه في الإصلاح، عدا الطبقات الارستقراطية التي لم تستطع تقبل أفكاره، وإلى جانب ذلك تأمره عليه عصابة من أفراد القصر بتشجيع من ماري انطوانيت، وأوعزوا إلى الملك بضرورة عزله ولما لم يكن للملك لويس السادس عشر من الشجاعة وقوة الشخصية ما يجعله يتمسك بوزيره أعفاه من منصبه في عام ١٧٧٦ بعد عشرين شهرا من الحكم وعين "نيكر" مراقبا عاما للمالية بدلا منه.



٢- نيكر [١٧٧٦-١٧٨١]

على الرغم من أن "نيكر" كان خبيراً محكماً في النواحي المالية فإنه كان يفتقر إلى الخبرة السياسية ونتيجة لذلك حاول في أول الأمر البعد عن أمور القصر المالية حتى لا يستثير الحاشية والملكة ضده كما فعل سلفه، كما أخذ يستغل سمعته المالية الحسنة وخبرته الطويلة مع المصارف المالية في عملية عقد القروض بفوائد بسيطة، وتشجيع عملية التوفير والادخار وقد سارت الأمور بطريقة تنبئ بالخير، غير أن حادثاً جليلاً وقع قلب الأمور رأساً على عقب، ويتمثل هذا الحادث في قيام حرب الاستقلال الأمريكية، وإسراع بعض المتطوعين الفرنسيين تحت قيادة "لافاييت" بالابحار إلى أمريكا لمساعدة الثوار ضد الانجليز، واضطرار فرنسا إلى مؤازرة ابنائها المتطوعين في الحرب بالعتاد والمال مما كان له أثره المباشر على زيادة تدهور الميزانية الفرنسية، وعجزها عن مواجهة نفقات الحرب. ونتيجة لانفلات الأمور، وخشية من زيادة التدهور المالي، وحتى يبرئ "نيكر" ساحته أمام الفرنسيين قام باصدار بيان الشعب شرح فيه الموقف المالي لفرنسا، كما بين فيه مقبداً الأموال التي ينفقها الملك وحاشيته، ومدى مقدار البذخ والترف في القصر الملكي، وأوضح أن طريق الإصلاح المالي يكمن في ضرورة المساواة في توزيع الضرائب على كافة المستويات. ونتيجة لذلك أمر الملك بإعفاء نيكر من منصبه في عام ١٧٨١م وإسناد هذا المنصب إلى "كالون".

كان محبوبا من البلاط خصوصا وانه لم يحاول المساس بنفقاته الباهظة، وقد حاول "كالون" اصلاح مشاكل فرنسا المالية عن طريق الاستدانة بفوائد مرتفعة، ولما تبين له أن هذه الطريقة ستؤدى إلى زيادة تفاقم الموقف أكثر مما هو عليه خاصة بعد أن اشترت الملكة قصر "سان كلو" واشترى الملك قصر "رامبوييه"، رأى ضرورة ايضاح حقيقة الموقف للشعب، فدعا مجلسا من الأعيان لبدء المشورة، ومع أنه كان من المفروض على هذا المجلس أن يقترح فرض الضرائب على الطبقات المتميزة فانه لم يفعل ذلك بل اشار إلى ضرورة دعوة مجلس طبقات الأمة التي تتمثل فيه جميع فئات الأمة الفرنسية لعرض المشكلة عليه، والبحث عن الحلول السريعة لها حتى يمكن تذليل الصعوبات التي تحيط بمالية فرنسا، وكان هذا المجلس يمثل رجال الدين والنبلاء والعامّة وكانت كل طبقة من هذه الطبقات تجتمع في قاعة منفصلة عن الأخرى، وعند الاقتراع على المشروعات كان يمثل كل قاعة صوت واحد ومعنى ذلك انه كان لرجال الدين والنبلاء قاعتين، والعامّة قاعة واحدة، ولما كانت مصالح رجال الدين والنبلاء متقاربة، فكانا دائما ما يتفقان ضد آراء العامّة. وهكذا كانت فرنسا تزرع تحت أصداء حكم فاسد مضطرب لانظام فيه ولا رحمة ولا هواء.

ثالثا: جوادث الثورة:

وعلى كل حال فعندما اجتمع المجلس اتضح أنه لم يكن لدى الحكومة خطة واضحة للإصلاح، ونتيجة لذلك سقط "كالون" في عام ١٧٨٧، وخلفه الكاردينال "دى برين" رئيس اساقفة تولوز الذى نادى باللجوء إلى الملك لفرض الضرائب على الطبقات صاحبة الامتيازات، ولكن استياء الرأى العام الفرنسى من وجود "دى برين" أرغم الملك على عزله في ١٧٨٨ واستدعاء نيكرو من جديد، ودعوة مجلس طبقات الأمة لبحث المشكلة.

وخلال ذلك دارت مناقشات صاحبة حول تكوين طبقات الأمة وضرورة تعديله، وكان الخلاف واضحا بين ممثلى الطبقات الثلاث وتأثير من "نيكرو" نجح العامّة فى الحصول على نحو ستمائة مقعد بينما حصل رجال الدين على ثلثمائة والنبلاء على مئتهم، وبقيت هناك مشكلتان الأولى وهى طريقة جلوس الأعضاء عند المناقشات والتصويت وهل يجلسون فى

قاعات ثلاث كما كان الوضع ويؤخذ رأيهم على حدة بحيث يكون للنبلاء ورجال الدين صوتان وللعمامة صوت واحد لم يجلسوا معه كممثلين للشعب الفرنسي، ويكون للبت في الأمور بأغلبية أصوات الأعضاء. والثانية وهي أياكون مجلس الطبقات مجلسا للشورى أو يكون جهازا حقيقيا من أجهزة الحكم. وقد أصر العامة على أن يجتمع ممثلوا الطبقات في قاعة واحدة بينما رفض ممثلوا النبلاء ذلك، وظلوا يتشاورون كل في قاعته دون الوصول إلى نتيجة.

ومع أن آمال الفرنسيين كانت معقودة على الملك لانفاذ الموقف فقد أيد الملك الحكومة ورجال الدين في رفض اجتماع جميع الأعضاء في غرفة واحدة مما أثبتت أنه كان يفكر إلى الذكاء الذى يتناسب مع ظروف الأحداث، وجعل العامة يستكبرون تصرفه، ويطالبون بأن يكون اجتماع الطبقات الثلاث في قاعة واحدة، وان يدلى كل فرد بصوته وتأخذ القرارات بأغلبية الأصوات، ومن أجل ذلك قرر العامة عدم التعاون مع الحكومة حتى تسلم لهم بمطلبهم.

وفى العاشر من يونيو عام ١٧٨٩ اقترح أحد نواب العامة وهو "سييز Sieyes" توجيه الدعوة إلى رجال الدين والنبلاء بالانضمام إلى العامة فى قاعدة واحدة للمبادرة بوضع دستور جديد لفرنسا فإذا رفضوا ذلك يطلق العامة على أنفسهم "الجمعية الوطنية" ويبدأون بوصفهم نوابا للشعب فى وضع دستور للبلاد سواء اشترك معهم النبلاء ورجال الدين أم لا. ونتيجة لذلك اتخذ النبلاء من تصرف العامة ذريعة لاقتناع الملك بالانضمام إليهم، فأمر باغلاق قاعة الاجتماعات بحجة اعدادها لعقد جلسة ملكية يعلن فيها مشيئته، ولما كان العامة على غير استعداد للتسليم بالأمر انتقلوا إلى ملعب مجاور لملاعب التنس المجاور لقصر فرساي وأقسموا على الاستمرار فى اجتماعاتهم إلى أن يضعوا دستورا جديدا لفرنسا يرسى حقوق المواطنين.

ووجدوا فى ذلك تشجيعا من رجال الدين الذين كانوا متفاوتين فى أصلهم الاجتماعى، فبأغلبية صوت واحد قرر رجال الدين الاتحاد مع العامة وانضم حوالى نصفهم إليهم، ولما انعقدت الجلسة الملكية فى ٢٣ يونيو ١٧٨٩، أعلن الملك فى خطبته عن بعض الإصلاحات التى رأى ادخالها فى الشؤون المالية، ورفض فكرة جلوس الأعضاء فى غرفة واحدة عند التصويت وأصر على ان تجرى المناقشة والتصويت على طريقة القاعات المنفصلة مما اعتبر انتصارا للنبلاء ورجال الدين، وتحديا للعامة الذين رفضوا قرار الملك وأصروا على عدم

اخلاء لمكانهم فى القاعة، ولما وصل رسول الملك بأمرهم بالانتفاض صاح به " ميرابو " أفنا هنا بارقة الشعب ولن نبرح أماكننا الا على أسنة الرماح.

وعلى الرغم من أن الملك هدد باستخدام القوة لسحق المعارضة فقد ناشد رجال الدين والنبلاء الخروج على أوامره السابقة والالتصام إلى العامة. وفى الثمانى من يوليو ١٧٨٩ اجتمع ممثلو الطبقات الثلاث فى غرفة واحدة واعتبروا أن مهمتهم الأساسية هى وضع الدستور وإطلاقوا على أنفسهم اسم الجمعية التأسيسية، ونتيجة لذلك اهتز سلطان الملك وحاشيته وأصبح للعامة اليد الطولى فى تسيير الأحداث.

وقد أدى انتصار العامة إلى شل أجهزة الحكومة الفرنسية فلم تعد الضرائب تدفع ووقعت عشرات الأغارات فى الريف على مساكن النبلاء وأحرقوا بعضها، كما هوجمت مكاتب الضرائب وساءت أحوال التجارة، وتفشيت البطالة وأصبحت باريس تضم أعدادا ضخمة من العمال العاطلين الذين كانوا يموتون جوعا، وكان مطلبهم الأول هو الغذاء وتحسين أحوال معيشتهم. ونتيجة لتفاقم الأمور قرر الملك استعمال القوة باستدعاء بعض فرق الجيش إلى فرساي، وأصدر أوامره لهذه القوات بالتقدم إلى باريس، كما ترددت الأنباء بأعفاء "تيكر" الذى يرضى الشعب عن سياسته من منصبه واستبدال أحد أعوان الملك الذى كان مكروها من قبل العامة به مما أشعل المظاهرات ودفع مجلس طبقات الأمة إلى الانعقاد لتأليف حكومة وطنية فسيطروا على دار البلدية (الكومون) وجعلوها مركزا لمقاومة السلطة كما نظموا حرسا مدنيا للدفاع عن حقوق أهالى باريس وأماكنهم، وسرعان ما تزايدت أعداد هذا الحرس وسمى بالحرس الوطنى، وقد نجح أفراد هذا الحرس فى اقتحام دار السلاح المعروفة باسم " دار الانفليد" واستولوا على الأسلحة الموجودة به^(١)، كما انضم إلى هؤلاء قوات الحرس الفرنسى المكون من جنود نظاميين كانوا فى إحدى معسكرات باريس بعد أن تشربوا روح الثورة.

وفى صباح ١٤ من يوليو هاجم الثوار سجن الباستيل أحد الحصون القليلة الباقية من العصور الوسطى والذى كان فى نظر الناس رمزا للطغيان وتشعر أبدانهم هولاً وفزعاً من ذكره، حيث يتعاقب فى أذهانهم سلسلة من الصور المفزعة لأولئك السجناء التعساء الذين عاشوا فى جحوره فى أحجار تحت الأرض لا ينفذ إليهم الهواء ولا يبلغها ضوء النهار، ويرسع

(١) جرائد: أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ص ٧١-٧٢.

فيها الثعابين وانجرذان وتعض على جدرانه الهوام والحشرات وبعد أن تمكن الثوار من تحطيم أسوار السجن والانففاع إلى داخله، لاطلاق سراح مسجونيه ولم يجدوا بين جدرانه سوى سبعة سجناء أطلقوا سراحهم، واحتفلوا بتخليصهم في موكب رسمي، وحملوهم على الأكتاف كما حملوا رموس ضحاياهم عند أسقاط الحصن.

وما كاد سكان الأقاليم يسمعون بسقوط الباستيل حتى هاجمت النسوة والأطفال والرجال قصور النبلاء، ودمروا ما بها من سجلات تثبت حقوق النبلاء إزاء العامة وعمت الفوضى في كل مكان.

ونتيجة لتطور الأحداث وتقمعها وتردد الملك، وافتقاره إلى الحزم والذكاء الذي يتناسب مع الظروف استسلم الملك للأمر الواقع وأظهر استعدادة لتقديم بعض التنازلات، فأعد نيكِر إلى وزارة المالية، نزولا على رغبة الجمعية الوطنية، وأبعد الجند عن باريس.

ومع كل ذلك فإن هذه التنازلات لم تكن كافية من جانب الملك لامتصاص غضب العامة ووقف التدهور وخشية من العواقب اجتمعت الجمعية الوطنية، ووافقت على سلسلة من القرارات تهدف إلى إلغاء امتيازات النبلاء ورجال الدين، والغناء السخرة، والضرائب المفروضة على المطاحن والمخازن، وإعلان المساواة بين المواطنين في الضرائب، وفي تولد مناصب الدولة دون قيود طبقية، وإصلاح القضاء. ومع أن هذه القرارات لاقت استحسانا كبيرا لدى الجمهور الفرنسي إلا أنها تسببت في تدهور الخزينة الفرنسية والوضع المالي عامة، إذ الغت وبدون دراسة مسبقة مجموعة من الضرائب كانت تدر دخلا يشكل تقريبا نصف الخزينة الفرنسية.

ومع أن الجمعية الوطنية تداركت الأمر، وأقرت ضريبة على كل من يزيد دخله عن أربعمائه لييرة فإن ذلك لم يعوض ما فقدتها الخزينة من موارد، وفي أغسطس من نفس العام أعلنت الجمعية الوطنية وثيقة حقوق الانسان استنادا على أفكار "روسو" و "مونتسكيو" والتي كان من أهم نصوصها أن الناس ولدوا أحرارا ويعيشون أحرارا ومتساوون في الحقوق، وأن الحرية حق لكل فرد بشرط ألا تضر بالآخرين، وأن الملكية حق مقدس، وأن للفرد الحق في تولى الوظائف المدنية والعسكرية ما دام مؤهلا لها، وأن المواطنين متساوون أمام القانون،

وان كل فرد برئ حتى تثبت أدانته.^(١) ونتيجة لرفض الملك التوقيع على هذه الوثيقة تآزم الموقف، وبدأت الشائعات تنتشر بأن الملك يخطط للقضاء على حركة الإصلاح.

وخلال هذه الفترة تشكلت في باريس حكومة بلدية كاملة، وتطور الحرس الوطني، واستندت قيادته إلى لاقلييت، وأخذت الصحف السياسية في الظهور وتآلفت الأندية السياسية لمناقشة المسائل الوطنية والتأثير على الرأي العام.

ونظرا لندرة الخبز واشتداد المجاعة في باريس استغل المهيجون الموقف وبدأوا في تحريض مجموعة من الفقراء والجانحين بالذهاب أمام دار البلدية بفرساي تتقدمهم مجموعة من النساء للمطالبة بالخبز وعودة الملك إلى باريس، وبعد أن وصل هؤلاء الجانعون إلى فرساي تمكنوا من اقتحام قاعات المجلس مطالبين بالخبز، كما تمكنوا من أن ينفذوا إلى داخل القصر الملكي، ويعرضون حياة الملك والملكة للخطر، ولكن وصول لاقلييت على رأس الحرس الوطني انقذ الموقف وضمن للملك والملكة حياتهما الشخصية، وتحت الضغوط الشديدة اضطر الملك إلى مغادرة فرساي إلى باريس، فوصلها في عصر السادس من أكتوبر وعلى صدره شارة الثورة، وظل في حماية الحرس الوطني، ومن ثم ارتبط مصير باريس بمصير الثورة أشد الارتباط.

ولما كان ذلك الوضع لا يرضى النبلاء ورجال القصر فقد نظروا إلى تنازلات الملك للامة بعين الخوف والازدراء، وأعلنوا أن تنازلات الملك للثوار غير ملزمة لانها تمت تحت الضغط والاكراه وقرروا الهرب من فرنسا إلى بلجيكا وبعض المدن الالمانية لاعادة تنظيم أمورهم، وتحريض ملوك وحكام أوروبا ضد الثورة ومطالبتهم بالعمل ضدها.

وخلال ذلك استمرت عملية وضع الدستور وسط نواقيس الخطر، وأخيرا استقر الرأي على أن اعلان حقوق الانسان سيكون اساسا للدستور، وأن الشعب هو صاحب السيادة. وفي الرابع من اغسطس أعلن عن الغاء الاقطاع، وما صاحبه من حقوق وراثية للنبلاء، ومصادرة ممتلكات الكنيسة وقيام الحكومة بالاتفاق على الخدمات للكنيسة ودفع رواتب رجالها، والعمل على ايجاد المساواة الحقيقية بين جميع الناس من الوجهة الدينية والمدنية.

(١) مما يلفت النظر أن الثورة الفرنسية لم تأت بجديد عندما أصدرت هذا الاعلان إذ سبقتها إلى ذلك إنجلترا في ثورتها الدستورية عام ١٦٨٨ والولايات المتحدة في حرب استقلالها ضد إنجلترا في عام ١٧٧٦.

وحتى الرغم من مزايها هذه التشريعات، فإن الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة قيد نقد الثوار ثقة المعتدلين من رجال الدين ، كما أثار لهم للمشكلات مع البهوية، وبذر بذور الشقاق بين الفرنسيين.

ونظرا لتزايد الاتجاهات المتطرفة بين الثوار ضاق الملك ذرعا بالموقف فحاول الهرب مع زوجته وأولاده إلى الحدود الشرقية حيث كان المهاجرون يتجمعون هناك، واستطاع الخروج من العاصمة في عربة مغلقة والسير في اتجاه الحدود الشمالية الشرقية ولكن انكشف امره واعتقل عند بلدة فارن Varennes القريبة من الحدود وأعيد إلى باريس وسط مظاهر من الضيق والاحتقار، وعندئذ قررت الجمعية الوطنية وقفه عن ممارسة سلطاته حتى يتحدد تقرير مصيره، وريثما يتم الفراغ من النظر في الدستور وعرضه عليه فإذا أقره أعيد إلى ملكه وأن رفضه فقد عرشه، غير أن ذلك لم يرض أقلية صغيرة داخل الجمعية كانت ترى ضرورة اقتلاع النظام القائم وتأسيس نظام جمهوري، ومع أنه لم تكن بين الفرنسيين مشاعر جادة نحو الحكم الجمهوري فقد أعد هؤلاء عريضة بهذا الخصوص ووضعوها على مائدة في ساحة "مارس" لجمع التوقيعات بالموافقة عليها، ولما صدرت التعليمات بتفريق الجمهور المتجمع أمام هذه العريضة خشية اضطراب الأمن رفض المجتمعون التفريق مما أدى إلى إطلاق النار عليهم في ١٧ من يوليو ١٧٩١ في منبحة عرفت باسم منبحة "شامب دي مارس" والتي كانت نقطة البدء للحركة التي حولت فرنسا إلى النظام الجمهوري.

وعلى كل حال فقد تم وضع الدستور في سبتمبر ١٧٩١، وفيه تم توزيع السلطات، وقبله الملك واقسم يمين الولاء لفرنسا وبدا وكان الثورة قد انتهت، ولكن الأمور انقلبت فجأة فاجتمعت الجمعية التشريعية في خريف عام ١٧٩١، لتحديد مصير الملك، وخلال ذلك ظهرت الخلافات في ضوئها، وانقسم اعضاؤها إلى تكتلات مختلفة بين متطرف ومعتدل، وكان من أبرز هؤلاء "الجبيروندي"^(١) الذين كانوا من الشبان المتحمسين لفكرة الجمهورية وكان من أبرزهم "رولان" واليعاقبة الذين كان من أبرزهم "روبسيير" ودانتون ومارا. لما تغلب رأى المعتدلين غضب المتطرفون ونظموا مظاهرة لارهاب المجلس.

وخلال ذلك كانت ممالك أوروبا المجاورة تتحفظ للقضاء على الثورة بدعوة الدفاع عن الحق الإلهي للملوك، والمحافظة على النظام الإقطاعي، فاجتمع الامبراطور الألماني "يوبولد"

(١) نسبة إلى أحد أقاليم فرنسا.

مع "فرديريك وليم" ملك بروسيا للتداول في شأن ما يحدث في فرنسا، والتدخل لاعادة النظام إليها، ووسط تزايد المخاطر جاءت وزارة "الجيروند" إلى الحكم، وكان أعضاؤها من أنصار فكرة فن الحرب مع الدول الأجنبية ستكون كفيلة باثارة الحماس للنظام الجمهورى داخل فرنسا والقضاء على الملكية ونتيجة لذلك اندلعت الحرب ومنى الفرنسيون في بداية الأمر بهزائم متتالية، لقلة خبرة جنودهم بالحرب، وعدم الاذعان لأوامر قادتهم، مما أدى إلى تدهور الموقف واتهام الملك بالخيانة، وحفاظا على الثورة قرر اليعاقبة اسقاط الملك وامتلاك زمام الأمور بأنفسهم، ثم ازدادت الأمور توترا نتيجة لقيام النمسا وبروسيا بتوجيه انذار إلى الثوار ببرد حقوق الأمراء، والعمل على وقف تصدير الثورة إلى أوروبا مما أدى إلى اثاره الغضب في قلوب الباريسيين، وقيامهم بجمع القوات من الأقاليم لحماية الثورة، وكان مرور هذه القوات في باريس بمثابة مظاهره صاخبة وبخاصة عندما وصلت قوات مارسيليا، تنشد "المارسيليز" لأول مرة.

وفى الحادى عشر من يوليو أعلن الثوار أن البلاد في خطر وبدأوا في رفع الاعلاا السوداء وذلك في أعقاب تهديدات ملوك وحكام أوروبا بتدمير باريس إذا تعرض الملك وأسرت للخطر، مما أدى إلى هياج الشعب الفرنسى، وتخليه عن الملك الذى اقترن اسمه بالدولة المعادية التى تريد أهانة شرف فرنسا فهاجم الأهالى والجنود القصر الملكى، ولما سمع الملك طلقات النيران طلب من حراسه الاستسلام، ووضع نفسه في حماية الجمعية وفى أعقاب ذلك توجه الجمهور الثائر إلى الجمعية التشريعية وطالب بخلع الملك واعلان الجمهورية ونتيجة للضغوط الشعبية تقرر إيقاف الملك عن ممارسة سلطاته واعتقاله هو وأعضاء حكومته وتشكيل جمعية جديدة باسم المؤتمر الوطنى يخول إليها التعديلات الدستورية الجديدة، وفى تلك الفترة عينت الحكومة وزارة جديدة من حزب الجيروند، كما شكلت لجنة تنفيذية أسمتها "لجنة الاشراف" ونتيجة لتدهور الموقف على الحدود الفرنسية وتردد الشائعات بتقدم القوات الغازية داخل فرنسا وسقوط حصن فردان طالب "دانتون" بصفته وزيرا للعدل اعطائه سلطة تفويض البيوت في باريس بحثا عن اعداء الثورة وفى أعقاب ذلك امتلأت السجون بالمشبهوهين، واعدم

الكثيرين منهم كما تغير الموقف على الحدود حيث استطاعت القوات الفرنسية ان تثبت أمام القوات البروسية الغازية فوق تلال "فالْمى" Valmy وأجبرتها على الانسحاب بعد أن كبدتها العديد من الخسائر، مما أعاد الثقة إلى نفوس الفرنسيين وإيقظ فيهم الشعور الوطني. ومن هنا تأتي أهمية موقعة "فالْمى" على صغرها لأنها ولدت في فرنسا وجيشها ثقة بالنفس جعلتها مصدر الفزع لأوروبا كلها، كما أثبت هذا الانتصار أن فرنسا لازالت أمة حية لها كيالتها وقدرتها على مواجهة الأزمات.

ولما بدأت انتخابات المؤتمر الوطنى كانت فى صالح المعتدلين وكان مصير الملك على رأس قائمة الموضوعات المطروحة، وبعد مناقشات حامية تقرر فى الحادى والعشرين من سبتمبر ١٧٩٢، إلغاء الملكية وقيام الجمهورية كما تقرر تقديم الملك للمحاكمة، وفى الحادى عشر من ديسمبر صدر قرار الادعاء بتوجيه عدة تهم إلى الملك من أهمها التآمر على الدولة، ومحاولة إلغاء الدستور، والاتصال بالأجانب، وتعريض الوطن للغزو الأجنبى وسفك دماء الفرنسيين.

ولما مثل الملك امام المحكمة دافع عن نفسه بطريقة أقتنعت أعضاء المؤتمر ببراعته ، ولكن رعاى باريس أخذوا فى تهديد أعضاء المؤتمر بالقتل إذ لم يصوتوا لصالح اعدام الملك، كما وقف روبسيير داخل القاعة يوضح للأعضاء " أنهم ليسوا قضاة بل رجال سياسة " وكان لخطابه أكبر الوقع فى التأثير على أعضاء المؤتمر ، وإلى جانب ذلك نجح اليعاقبة فى أرهااب الموجودين داخل القاعة لدرجة انهم جمعوا حشداً غفيرا من غوغاء باريس لأرهاب معارضى اعدام الملك يوم أخذ الاصوات ، وساعد على ذلك الطريقة التى اتبعت يوم أخذ الاصوات ، فكان على العضو أن يذهب إلى المنبر ليعلن أمام الحاضرين موقفه مما دفع بالكثيرين من المعتدلين إلى الرضوخ لرأى المتطرفين حتى قرر المؤتمر اعدام الملك فى أول يناير ١٧٩٣ بفارق صوت واحد ٣٦١ مقابل ٣٦٠ ونتيجة ذلك سيق الملك إلى ساحة الاعدام وكان آخر ما نطق به هو :-

" أنى برئ .. ولكن فليكن دمي فداء سلام وسعادة أبناء فرنسا "

وقد أثار اعدام الملك موجة كبيرة من الاستنكار فى أوساط أوروبا ، كما أنه أثار

حفيظة ملوك حكام أوروبا على الثورة

رابعاً: الموقف في فرنسا بعد أعدام الملك :-

أدى أعدام الملك إلى إقتصار موقف اليعاقبة واقترب حكم الارهاب كما تدهور الموقف الحربى لفرنسا ، فلم تثبت إن وجدت نفسها مطوقة بانتلاف أوربى ضدها حيث أعلنت عليها بريطانيا والنمسا والمانيا وأسبانيا وإيطاليا الحرب، ومواجهة ثورة فرنسا اتقاء لخطرها. والسؤال المطروح هو هل كان وقوف تلك الدول الأوربية ضد فرنسا من أجل التعاطف مع لويس السادس عشر فحسب أو كانت هناك أسباب أخرى.

الواقع أن تحول الثورة الفرنسية من حركة اصلاح محلية إلى حركة عالمية امتدت آثارها إلى جميع الاقطار جعل دول أوربا تخشى من انتشار عدوى مبادئ الثورة إلى بلادها خصوصا بعد أعدام الملك وعلان المؤتمر الوطنى " انه يعتبر نفسه مسئولاً عن توفير الحرية للجنس البشرى والاطاحة بجميع العروش"، كما أنها كانت تخشى من اتساع النفوذ الفرنسى نتيجة للحماس المتدفق من انصار الثورة.

وعلى كل حال فانه أمام هذه التجمعات الأوربية ضد فرنسا هزمت القوات الفرنسية فى عدة مواقع وأصبح مصير الثورة يواجه نهاية مفاجئة، ولمواجهة الموقف اتخذ المؤتمر الوطنى عدة تدابير حازمة حيال الاقطار المتجمعة فركز السلطة فى يد الحكومة واعطاها حرية الحركة دون التقيد بالقوانين، كما تقرر تشكيل محكمة الثورة للنظر فى أمر المتهمين بمناهضة الحكومة، ونتيجة لتفاقم الأمور، تألفت فى فرنسا لجنة من تسعة أفراد بزعامة دانتون أطلق عليها لجنة الانتقاذ العام وهذه اللجنة حكمت فرنسا اكثر من عامين، وإليها يرجع الفضل فى اتخاذ معظم التدابير التى كفلت النصر والخلاص للبلاد فقد كونت جيشاً شعبياً، وأعلنت التعبئة العامة فى كل أنحاء فرنسا حتى تم اخراج القوات الغازية وتحول الجيش الفرنسى من الدفاع إلى الهجوم، وخلال هذه المرحلة برز قواد فرنسيون أكفاء أمثال " كلرنو"، و "هوش"، و "مارسو" و "جوردان"، استطاعوا ان يكونوا على مستوى الأحداث، وان يحققوا لبلادهم العديد من الانتصارات، كما حدث صراع عنيف بين " اليعاقبة" و "الجيروند" اتضح من خلاله أن باريس مركز الثورة كانت فى يد اليعاقبة على حين كان "الجيروند" لايتممعون فيها الا بتأييد طفيف حيث كان نفوذهم يتركز فى الأقاليم فقط كما كانت صحف باريس تقصف منهم مواقف المعارضة.

وفي ٢٤ من إبريل سيق "مارا" لمحكمة الثورة، ولكنه برئ مما أدى إلى خنق الثوريين في باريس على الجيروندي، وفي ٣١ من مايو ١٧٩٣ هبت جماهير باريس تطالب باعتقال الجيروندي بوصفهم اعداء الثورة، ولما نشطت محاولاتهم قاموا بتكرارها، وخلال ذلك نجح اليقافية في اعتقال عدد كبير من الجيروندي واقامة جو من الارهاب استطاعوا من خلاله الاستيلاء على مقاليد الحكم، وضرب الأنظمة القائمة عرض الحائط.

وظل "دانتون" يسيطر على "لجنة الأمن العام" التي كانت اقوى اجهزة الحكم في فرنسا في ذلك الوقت، واستطاع اعداد العدة لمقاومة اعدائه، ومع ذلك لم يستطع الاحتفاظ بمكانه حيث حل مكانه "روبسيير" الذي كان خطيبا مفوها استطاع ان يستحوذ اعجاب مستمعيه. وقد نجح "روبسيير" في التخلص من كل منافسيه واعدائهم، ومع انه لم يستطع ان يظهر القدرة على معالجة شئون الحكم فانه كان محاطا باصنفاء مخلصين يساعدونه فيما يعترضه من صعاب.

وفي عام ١٧٩٣ تقدم اليقافية بمستور جديد لضبط الأمور وتهذنه الخواطر وتم اقراره ولكنه لم يكد يرى النور حتى عطل^(١) وأخذت محكمة الثورة تمارس أعمالها وساعدها على ذلك صدور "قانون المشبوهين" الذي خول لها اعتقال وسجن أى شخص دون أى محاكمة مما أدى إلى ازدهام السجون بالمتهمين وكان الاعداء بالمقصلة هو العقوبة التي تطبق باستمرار وكان من أهم هؤلاء الضحايا الملكة "ماري انطوانيت".

وفي أغسطس ١٧٩٣م صدر الأمر بالتجنيد الشامل، كما قامت في باريس حكومة حازمة لمواجهة اعداء فرنسا في الداخل والخارج ونظرا لتزايد الخلافات بين اليقافية أخذوا في تصفية انفسهم، فقاموا باعدام "دانتون" وانصاره، كما اعتقلوا "روبسيير" واتباعه، وأودعهم السجن ولكن سرعان ما أطلق المجلس البلدى في باريس سراح "روبسيير"، ومع ذلك فقد أصدر أعضاء المؤتمر قرارا باعتبار "روبسيير" خارجا على القانون وبدأ كل طرف ينظم معركته ضد الآخر. وفي النهاية خسر "روبسيير" المعركة واقتيد إلى المقصلة لينوق من نفس الكأس التي أذاقها للعديد من ابناء فرنسا، فكان في ذلك خطوة هامة نحو القضاء على عهد الارهاب ولجنة الامن العام.

(١) جرافت، ص ١١٥

وفى أعقاب ذلك أعيد تنظيم محكمة الثورة، كما أعيد تشكيل اللجان التنفيذية، بحيث لم يعد للجنة الأمن العام ما كانت تتمتع به من نفوذ من قبل، وأطلق نادى اليقظة وتضاملت الأحكام بالاعدام وخلال ذلك تجددت الاضطرابات فى باريس وكان مطلب الثوار هو " الخبز ومستور ١٧٩٣"، وقد أمكن لقوات باريس السيطرة على الموقف، واعتقال المشايخين كما أعيد تشكيل الحرس الوطنى ليصبح درعا للطبقة الوسطى. وفى مايو ١٧٩٥م قام أعضاء حزب اليقظة باحتلال قاعة المؤتمر وحاولوا ان يفرضوا على أعضائه بعض آرائهم، ولكن القوات النظامية ألقت الموقوف، واستطاعت اخراجهم من القاعة وفى العاشر من يونيو ١ٷ٩٥ مات ابن لويس السادس عشر الصغير وهو فى السجن مما كان له أثره فى تغيير مجرى الحوادث خاصة وأن وارث العرش الفرنسى كان شقيق الملك الراحل.^(١) الذى كان يعمل ضابطا فى خدمة الجيوش الأجنبية الموجهة ضد فرنسا مما دفع الفرنسيين إلى التقدم بمستور جديد ليضع حدا للغموض السائد حول نوع الحكم فى فرنسا، وقد نص فى بنوده على اعلان واجبات المواطن وحقوق الانسان ولم ينص على ان يكون على رأس الدولة ملك ولا رئيس للجمهورية ولا قنصل وانما لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تحل محل لجنة الأمن العام، وهؤلاء الأعضاء يتبادلون الرئاسة كل ثلاثة أشهر، ويمارسون جميع السلطات التنفيذية فى الدولة، وتسقط عضوية واحد منهم سنويا بالاقتراع وقد عرفت هذه اللجنة باسم " حكومة الادارة" وبالنسبة للسلطة التشريعية فقد أوكلت إلى مجلس يضم خمسمائة عضو تسقط عضوية ثلثهم سنويا كما أنشئ مجلس للشيوخ من مائتين وخمسين عضوا لمراقبة أعمال مجلس الخمسمائة. وخلال هذه الفترة برز اسم بوناپرت لنجاحه فى قمع مظاهرة هدفها قلب نظام الحكم لحسن بلاته فى حصار طولون، وشجاعته فى واجهة المواقف الصعبة، واستعداده لتسلم السلطة بنفسه من حكومة الادارة التى أثبتت عدم قدرتها على مواكبة الأحداث.

(١) سيحكم فرنسا بعد ذلك باسم لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤.